النفقات العامة

إعداد الدكتور حسن حجازي

تعريف النفقات العامة:

هي مبلغ من المال يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام بقصد تحقيق منفعة عامة.

أركان النفقات العامة

- ١- هي مبلغ من المال:(اقتصادي أو نقدي)

قد يكون الإنفاق العام على شكل نقدي أو على شكل سلع اقتصادية كالاستيلاء على الأراضي والأبنية إلا أنه مع التطور أصبح الإنفاق العام يتم في الغالب بشكل نقدي للأسباب التالية:

أ-الانتقال من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي واعتماد النقد كوسيلة للتبادل.

ب-قد يتضمن تقديم المزايا العينية إخلالاً بمبدأ المساواة بين الأفراد في تحمل الأعباء العامة.

ج-تحتاج النفقة العامة إلى أنواع مختلفة من الرقابة الإدارية والتشريعية، لضمان تنفيذها وفق الأهداف التي خصصت من أجلها.

د-يثير تقدير النفقة العينية مشكلات إدارية متعددة كعدم الدقة في تقديرها ومحاباة بعض الأفراد في تقدير قيمة السلع المقدمة بأكثر من قيمها الفعلية.

ه-التخلي عن طريقة السخرة في تأدية بعض الخدمات بسبب التطور الحاصل.

٢-أن تصدر النفقة العامة عن الدولة أو شخص معنوي

- يعتمد ذلك على معيارين للتمييز بين النفقة العامة والنفقة الخاصة:
- أ- المعيار القانوني والإداري:

الذي يعتمد على طبيعة الجهة التي تقوم بالإنفاق كالدولة والجهات التابعة لها التي تقوم بالإنفاق العام، والأفراد والجمعيات الخاصة التي تقوم بالإنفاق الخاص.

ب- المعيار الوظيفي (الموضوعي):

يعتمد على الوظيفة التي خصصت من أجلها النفقة والتي تقوم بها الدولة أو الأشخاص الذين تفوضهم بإجراء النفقة للمصلحة العامة.

٣- تحقيق المنفعة العامة

يجب أن تحقق النفقة العامة منفعة عامة وتلبي احتياجات عامة إذا كانت:

أ- تحقق المنفعة القصوى عندما تتساوى التضحية الحدية التي يتحملها الأفراد مع المنفعة الحدية لدخولهم المتبقية.

ب- عندما تتساوى المنافع الحدية لجميع النفقات العامة في أوجه استخداماتها المختلفة.

ت- تحقق أكبر قدر ممكن من الدخل القومي الحقيقي.

قواعد النفقات العامة

- ١- قاعدة المنفعة القصوى:

تحقيق أكبر قدر من المنفعة أو أكبر رفاهية لأكبر عدد من الأفراد بأقل كلفة ممكنة بحيث تؤدي إلى زيادة الإنتاجية للفرد والمجتمع وتقليل التفاوت بين الدخول بعد دراسة متطلبات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

- ٢- قاعدة الاقتصاد والتدبير:

الابتعاد عن الإسراف والتبذير وعن الشح والتقتير أي الاقتصاد في النفقة وحسن التدبير.ومن أمثلة التبذير:

-تعين عدد من العاملين في أماكن لا حاجة لهم بها.

-شراء أجهزة غير ضرورية.

-المبالغة في تقدير الكلفة الإنشائية لبعض المشاريع، زيادة عدد السيارات.

- ٣-الموافقة المسبقة من السلطة التشريعية:

لا بد من موافقة الجهة المختصة بالتشريع ضمن اختصاصها الزماني والمكاني لأنها نفقات عامة مخصصة لإشباع حاجات عامة.

حجم النفقات العامة

يخضع لمجموعة من العوامل منها:

- ١- دور الدولة:

أ- الدولة الحارسة: المتمثل في الأمن والعدالة والدفاع الخارجي نتج عن ذلك انخفاض حجم النفقات العامة وقلة أنواعها.

ب- الدولة المتدخلة: تميزت بتنوع النفقات وزيادة حجمها.

ج-الدولة المنتجة (الاشتراكية): تميزت باتساع حجم النفقات وتنوعها.

٢ – مستوى النشاط الاقتصادي(الطلب الفعلي):

-هناك تأثير متبادل بين مستوى النشاط الاقتصادي وحجم النفقات العامة يتبلور من خلال حجم النفقات العامة والطلب الفعلي الذي يتكون من طلب استهلاكي وطلب رأسمالي.

-ترتبط النفقات العامة بتطور الدولة فهي في الدول المتقدمة مرتفعة لارتفاع دخلها القومي على عكس الدول النامية.

٣-قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات العامة

- ترتبط بالمقدرة المالية القومية للدولة التي تتوقف على :
- -حجم الناتج القومي الصافي وتوزعه بين الفئات الشعبية المختلفة.
- -المحافظة على مستوى معيشة السكان في المجتمع.
- -المحافظة على قدرة المجتمع الإنتاجية.
- -دور كل من القطاع العام والخاص في النشاط الاقتصادي.
- -المحافظة على قيمة النقود.

٤ –ضرورة المحافظة على قيمة النقود

- -عدم تدهور القوة الشرائية للنقود مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- -زيادة النفقات في حالة التشغيل الكامل يؤدي إلى زيادة الطلب وعدم زيادة العرض وبالتالي ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود.

٥-المنفعة الجماعية:

- الوحدة النقدية الحدية من النفقات العامة لا تكون مبررة إلا إذا حققت منفعة جماعية حدية مساوية لها على الأقل.
- أكبر منفعة بأقل تكلفة ممكنة وضرورة تساوي المنفعة مع التضحية التي تسببها. ويترتب على ذلك أمران:
- أولهما: ضرورة تحقيق المنفعة بأقل كلفة ممكنة أي تحقيق مبدأ الوفر في الإنفاق.
- ثانيهما: ضرورة تساوي المنفعة المترتبة على النفقة العامة مع التضحية التي تسببها.

تطور النفقات العامة

- تعد زيادة النفقات العامة ظاهرة عامة في العصر الحديث وفي مختلف الدول مها كان نظامها الاقتصادي وقد كانت زيادتها أكبر من زيادة الناتج القومي وتختلف حسب مراحل النمو الاقتصادي التي تمر بها الدول وتزداد كلما ازداد مستوى المعيشة لكنها تبدأ بالانخفاض بعد مستوى معين ، وأكثر ما تزداد به النفقات العامة أثناء الحروب.

الأسباب الظاهرية لازدياد النفقات العامة

- هي تلك الأسباب التي تؤدي إلى تضخم الرقم الحسابي للنفقات العامة دون أن يقابله زيادة في كمية السلع والخدمات المستخدمة في إشباع الحاجات العامة، وتعود هذه الزيادة إلى الأسباب الظاهرية التالية:

١. **انخفاض قيمة النقد:**

نتيجة زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي لسلع الاستهلاك وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد لفترة طويلة من الزمن مما يرتب على الدولة دفع وحدات نقدية أكثر للحصول على نفس السلع والخدمات التي كانت تحصل عليها من قبل ولاستبعاد أثر التضخم في بيان مدى زيادة النفقات العامة نستخدم الأرقام القياسية للأسعار من خلال المعادلة التالية: النفقات العامة بالأسعار الثابتة = النفقات العامة بالأسعار الجارية / المستوى العام للأسعار × ١٠٠

٢-التغير في القواعد المالية للحسابات الحكومية

- غالباً ما تكون مثل هذه الزيادات زيادات ظاهرية وليست حقيقية ، كما في حالة الانتقال من طريقة الموازنة الصافية إلى طريقة الموازنة الإجمالية حيث تقوم بعض الإدارات والمؤسسات في الطريقة الأولى بخصم نفقاتها من الإيرادات التي تقوم بتحصيلها وتوريد المبالغ الصافية وإدراجها في الموازنة العامة، أما في الطريقة الثانية فتقوم الهيئات والمؤسسات بتسجيل جميع الإيرادات والنفقات في الموازنة العامة مما يؤدي إلى تضخيم النفقات العامة دون أي زيادة حقيقية.
- كذلك تحدث زيادة ظاهرية في النفقات العامة عند تعديل بداية ونهاية السنة المالية.
- تعديل مضمون النفقات العامة بين مرحلة وأخرى ليشمل بعض النفقات التي لم تكن مشمولة من قبل .
- تعدد الموازنات العامة وتداخل عناصرها يؤدي إلى تكرار حساب بعض النفقات العامة .
- اختلاف الفن الإحصائي المتبع بين سنة وأخرى قد يؤدي إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة.

٣- اتساع إقليم الدولة

- يؤدي اتساع رقعة الدولة إلى زيادة النفقات العامة من خلال تلبية مطالب المساحات الجديدة من الأراضي والسكان الذين يقطنونها، وتعتبر هذه الزيادة ظاهرية لأنها لم تنعكس على زيادة نصيب الفرد من الخدمات والسلع (مثال الوحدة بين سورية ومصر) .

٤-زيادة عدد السكان

- تنشأ زيادة السكان إما من اتساع رقعة الدولة وإما عن طريق الزيادة الطبيعية وتؤدي هذه الزيادة إلى زيادة النفقات العامة لمواجهة الأعباء الجديدة من الخدمات والسلع وخاصة نتيجة تغير التركيب الهيكلي للسكان مثل الاحتياجات التعليمية والصحية والسكنية والخدمية والمعيشية .

الأسباب الحقيقية لازدياد النفقات العامة

- يقصد بالأسباب الحقيقية لازدياد النفقات العامة الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم النفقات العامة الناتجة عن الحاجات التي تشبعها الدولة وزيادة عدد الأفراد الذين يستفيدون من هذه الحاجات والخدمات التي تقدمها الدولة، وتكمن هذه الأسباب في الأسباب التالية:

١. الأسباب الإدارية:

أدى التوسع في وظائف الدولة ومهامها إلى اتساع جهازها الإداري وزيادة عدد العاملين فيه، وزيادة حجم المستلزمات اللازمة لعمل العدد الجديد من العاملين، إضافة إلى أن معظم الخدمات التي تقدمها الدولة تعتمد على كثافة اليد العاملة وبالتالي زيادة الرواتب والأجور المدفوعة وزيادة النفقات العامة وهو ما يسمى بقانون باركنسون.

٢-الأسباب الاقتصادية

- أدت التطورات الاقتصادية التي مر بها العالم من أزمات اقتصادية وحالات كساد وانكماش وتضخم إلى تدخل الدولة للخروج من تلك الأزمات وهذا رتب عليها زيادة النفقات العامة للأغراض الاقتصادية ولاسيما عندما تغير مفهوم الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة في الحياة الاقتصادية وقد زادت النفقات العامة في الدول خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها نتيجة السياسات التي اتبعتها الدول الرأسمالية لتعويض مجتمعاتها عن الخسارة التي منيت بها أثناء الحرب.

٣- الأسباب الاجتماعية

- أدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية إلى زيادة دورها في تحقيق التوازن الاجتماعي بين السكان وإعادة توزيع الدخل وتوفير الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وثقافة وإسكان .....الخ. والإعانات الاجتماعية والمعاشات وإعانة العجزة ورعاية الأطفال ونفقات الضمان الاجتماعي، وهذه النفقات تساهم في زيادة الطلب الفعلي وزيادة التشغيل ورفع مستوى الدخل وكل ذلك يؤدي إلى زيادة النفقات العامة.

٤ – الأسباب السياسية

- وتتمثل الأسباب السياسية في انتشار المبادئ الديموقراطية والأفكار الاشتراكية وتعمق دور الدولة ومسؤوليتها تجاه أفرادها وتتجلى الأسباب السياسية في الأسباب التالية:

أ-انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية: التي تمثلت في وصول ممثلي الشعب إلى السلطة السياسية وترتب على ذلك اهتمام الدول بالطبقات الفقيرة وتحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي وكسب الرأي الاجتماعي.

ب- تعدد الأحزاب السياسية ومحاولة ممثلي كل حزب تقديم الخدمات وما وعد به أنصاره مما يؤدي إلى زيادة النفقات العامة.

ج-مدى انتشار القيم والمثل الأخلاقية بين رجال الدولة حيث ينتشر الفساد والرشوة واستغلال النفوذ للحصول على الأموال التي تضيع على الدولة من جراء حوادث الاختلاس و الرشوة وغيرها.

د- العلاقات الدولية: والمتمثلة في علاقات الدول فيما بينها والتمثيل السياسي والمشاركة في عضوية المنظمات الدولية والهيئات التابعة لها، والمنظمات الإقليمية، والمؤتمرات الدولية.

ه- المنح والمساعدات والقروض: من خلال تقديم المساعدات في الظروف التي تحتاج بها الدول إلى المساعدة مثل الحروب والكوارث. وتقديم القروض والمساعدات.

٥- الأسباب المالية:

- ترتبط هذه الأسباب في تطور الفلسفة الاقتصادية واتساع دور الدولة وتحولها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة والدور الإيجابي للنفقة وضرورة تدخل الدولة في الأزمات لزيادة النفقات العامة التي تؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي والمحافظة على مستوى معين من التشغيل والناتج القومي ، وكذلك استخدام السندات الحكومية للحصول على الأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة وامتصاص السيولة الفائضة في السوق.

٦- الأسباب العسكرية

- تعد الأسباب العسكرية من أهم أسباب زيادة النفقات العامة وخاصة في حالات الحروب والتسلح والدفاع والأمن وترمي الدولة من ذلك تحقيق الأمن وشعور المواطنين بالطمأنينة، وتتضمن النفقات العسكرية شراء الأسلحة والمعدات الحربية ودفع رواتب العاملين في هذا المجال وتعويض منكوبي الحرب وضحاياها.